الفصل الأول

المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية التوجه التصديرى

أولا: اهمية الصادرات فى التنمية الاقتصادية

ثانيا: استراتيجية التوجه التصديرى ونماذج التنمية المنحازة للتصدير

ثالثا: اجراءات لرفع كفاءة صادرات المناطق الحرة بالدول النامية

المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية التوجه التصديرى

لعله من المفيد عند الحديث عن استراتيجية تشجيع الصادرات أن ندرس مدى
ية المناطق الحرة ومساهمتها فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، خاصة
ا يتعلق بمستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا وتنويع هيكل الانتاج. ويصبح من
ضرورى عرض وتحليل كيفية تطبيق النظريات والآراء التى عرضناها فى
بحث السابق، والتى تفسر عمليات الانتاج والتصدير فى المناطق الحرة
ورها التنموى. لذلك سنتناول فى هذا المبحث دراسة المناطق الحرة كدعامة
اسية لاستراتيجية التوجه التصديرى، ودورها فى نقل التكنولوجيا، وآثارها
لى التشغيل، ثم نعرض دراسة حالة للمناطق الحرة فى مصر، وندرس كيفية
هيلها لتقوم بدورها فى تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا وأهمية التشريعات
منظمة لذلك. وسنلاحظ فى هذه الدراسة أن كثيراً مما يقال حول استراتيجية
شجيع الصادرات ونظرية الاستثمارات المباشرة ينطبق ايضاً على المناطق
حرة.

وقد أسلفنا القول أن فكرة انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية تقوم على
تصور بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك أنه من خلال استقدام الشركات الأجنبية
للاستثمار فى المناطق الحرة بالدول النامية يمكن زيادة الصادرات، وأن ذلك
سوف يدفع بعملية التصنيع والتنمية الاقتصادية. وقبل دراسة الآثار الاقتصادية
للمناطق الحرة ينبغى أولاً ان ندرس العوامل التى تؤدى الى زيادة الصادرات
والاستثمارات المباشرة، وذلك فى اطار استراتيجية تنمية تقوم على تشجيع
الصادرات. ولا نهدف من ذلك أن نقدم تحليلا تفصيليا لنظريات التنمية الداعية

الى تشجيع الصادرات والاستثمارات المباشرة، وانما يهمنا توضيح ما إذا كانت الدول النامية باتباعها هذه النظريات تسير فى الطريق الصحيح.

أولا: أهمية الصادرات فى التنمية الاقتصادية

لايمكن الاعتماد على النماذج التقليدية لنظرية النمو Growth Theory كوسيلة لتفسير النمو الاقتصادى فى البلدان المتخلفة، لأنها ترتكز على محددات تنموية معينة مثل التشغيل ومعامل رأس المال ومعامل الادخار، ولاتعنى كثيرا بمكونات التجارة الخارجية وآثارها المتوقعة على التنمية.[1] ومنذ أوائل الستينات اشتد الاهتمام ولأول مرة بدور التجارة الخارجية وخاصة الصادرات فى التنمية، وجرت محاولة لربط نظرية التجارة الخارجية بنظرية النمو الاقتصادى،[2] ودراسة دور الصادرات كعامل دافع للنمو الاقتصادى. وتوجد علاقة تأثير متبادل بين الصادرات والنمو، ومن هنا تبرز أهمية الصادرات كقطاع رائد للنمو الاقتصادى.[3]

[1] راجع أيضا الفصل الثانى من الباب الأول من هذا الكتاب حول استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها فى التنمية.

[2] راجع فى ذلك: محمود عبد الحى: دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات، فى: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٤، معهد التخطيط القومى، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦، ص ٢٤ ، وأيضا:

البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٦: من التخطيط الى اقتصاد السوق، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٢.

البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٤البنية الأساسية من أجل التنمية، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٢.

وبصفة عامة توجد أربعة افتراضات تفسر العلاقة بين الصـــادرات والنمـــو لتصادى، ونقوم بتحليلها فيما يلى:

(أ) تناول قطاع التصدير كقطاع مستقل:

يقصد باستقلالية قطاع التصدير أن توسعه لا يتوقف على نمو قطاع آخـــر، نما يعود السبب الى نمو الطلب الخارجى على الصادرات بفضل الاكتشـــافات لمية والمخترعات الجديدة، وهذا يعنى أن قطاع التصدير لا يتأثر بالقطاعـــات لاقتصادية الأخرى ولايؤثر فيها. وقطاع التصدير يمكنه كعـــامل مســتقل أن ؤثر فى عملية التنمية، وذلك بأن يخلق ازدواجية فى الهيكل الاقتصادى، حيث وجد قطاع تصدير متقدم ذو كثافة رأسمالية عالية ومتقدم عن بقيـــة قطاعـــات لاقتصاد القومى، وبجواره قطاع الاكتفاء الذاتى Subsistence Sector أى قطـاع لزراعة والحرف التقليدية، ويتميز بكثافة عمل مرتفعة وتخلف وسائل الانتـــاج يه. هذا الازدواج فى الهيكل الاقتصادى قد ترتفع حدته نتيجة لنشاط الشـركات لأجنبية التى تستنزف المواد الأولية خلال استثماراتها المكثفة فى قطاع المـــواد الأولية، أى المنتجات الزراعية والمعدنيـــة. وينـــهض هـــذا القطـــاع بفضـــل الاستثمارات المكثفة فى البنية الأساسية أكثر من القطاعات الأخـــرى التـــى لا تستفيد كثيراً من توسع الانتاج وزيادة الصادرات من المواد الأولية. والسبب فى ذلك هو أنه لا تتوفر فى الدول النامية شروط الربط الأمـــامى Forward linkage التى تعتبر ضرورية لكى يؤثر قطاع المواد الأولية فى دفع الاستثمارات نحـــو الصناعة. يضاف الى ذلك أن الدول النامية غالباً ما لاتستطيع بقدراتها الذاتيـــة أن تحقق استقلالية لقطاع التصدير.

(ب) تناول قطاع التصدير كقطاع متخلف:

يظل قطاع التصدير متخلفاً عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، لأنه حسب تفسير ميردال Myrdal لايدفع النمو فى القطاعات الأخرى. كما ينخفض الطلب العالمى على صادرات الدول النامية، مما يعنى تدهور مستمر فى معدل التبادل التجارى للدول النامية Terms of Trade، وبالتالى انخفاض حجم تجارتها الخارجية.[1] ويرى البعض مثل نيركسه Nurkse أن أسباب تراجع معدل نمو صادرات الدول النامية تعود الى سياسة الحماية فى الدول الصناعية، وكذلك انخفاض مرونة الطلب على منتجات الدول النامية.[2] هذه الرؤية المتشائمة تركت آثارها فى الدول النامية، فعند تحليل أسباب انتكاس الصادرات يجب التأكيد على أهمية الطلب الخارجى على هذه الصادرات، وفى نهاية الأمر تصبح الصادرات عاملاً معوقاً للتنمية لأن فرص التصدير لايستفاد منها، وبذلك تتفاقم أوضاع الدول النامية. فطبقاً لهذا التحليل وحيث أن الصادرات لم تستطع المساهمة فى عملية التنمية، يجب البحث عن امكانيات أخرى مثل الاتجاه الى احلال الواردات أو الاستعانة بتدفقات رأسمالية خارجية. ولهذا فقد اتبعت معظم الدول

[1] انظر على سبيل المثال:
Myrdal, G.: Economic Theory and Underdeveloped Regions, London 1958.

[2] أنظر فى ذلك:
Nurkse, R.: Patterns of Trade and Development, in: Haberler, G., Stern, R.M .
(Eds.): Equilibrium and Growth in the World Economy, Cambridge Mass. 1961.
P. 299.

النامية استراتيجية احلال الواردات Import Substitution لدفع عجلة التصنيع والتنمية فيها.[1]

(جـ) تناول قطاع التصدير كقطاع يقوم بدور متوازن:

فى هذا الافتراض يمكن للصادرات أن تقوم بعملية توازن بين الطلب المحلى والطلب الخارجى، الا أنه لايجب المغالاه أو التهوين من شأن هذه الوظيفة. ان حصيلة الصادرات تساهم فى تغطية النقص فى السلع الاستهلاكية الناتج عن اختلاف هياكل الانتاج والطلب وعدم قدرة الانتاج على تغطية احتياجات الطلب المحلى. اذن يمكن للصادرات أن تكون عاملا للتوازن بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالى يمكن للصادرات أن تلعب دورا متوازنا فى معظم الدول النامية، خاصة عندما تعمل الصادرات على زيادة طاقة الاستيراد.

(د) تناول صناعات التصدير كقطاع رائد للنمو:

يرى أصحاب هذا الرأى أن زيادة الصادرات تعد وسيلة هامة لتدعيم التنمية الاقتصادية، ويشترطون لذلك ارتفاع معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الناتج القومى. وفى حالة تفشى البطالة، يمكن أن يؤدى نمو الصادرات إلى رفع مستويات التشغيل والانتاج والدخل القومى.

[1] يهتم الاقتصاديون النيوكلاسيك بدور التصنيع فى عملية التحديث بالدول النامية، قارن فى ذلك:

Hesse, H.: Industrialisieruing der Entwicklungslaender und ihren Auswirkungen anf den internationalen Handel, in: Jahrbuch fuer sozialwissenschaft, Heft 3, Bd. 14 1963, S. 333 ff.

ثانيا: استراتيجية التوجه

التصديرى ونماذج التنمية المنحازة للتصدير

من الفوائد التى تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة نمو الصادرات، أنه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، وبذلك يمكنها تدبير المعدات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية. ويمكن للدول النامية الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولى ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة فى السوق العالمية. كما ينتج عن تشجيع الصادرات الاستفادة من فرص الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية الاكثر انتاجية، والتى تتمتع بمزايا نسبية. وبذلك يمكن أن يؤدى تشجيع الصادرات الى تدعيم التخصص والى زيادة الانتاجية. كما يعمل تشجيع الصادرات على فتح اسواق جديدة للمنتجات الوطنية مما يؤدى الى الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير. ويمكن القول بأن زيادة الصادرات غالبا ماتتحقق تحت ضغط قوى للمنافسة، وبذلك تحاول صناعات التصدير استخدام طرق انتاج أكثر كفاءة، وتحسين نوعية انتاجها لتصمد فى مواجهة المنافسة فى السوق العالمية. ويؤدى التوسع فى التصدير الى تنشيط الاستهلاك المحلى، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من طلبهم على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون بفعل أثر المحاكاة لتقليد المنتجات الأجنبية. وبالاضافة الى الآثار المباشرة الناتجة عن رفع الكفاءة الاقتصادية توجد أيضاً آثار غير مباشرة للاستثمار فى قطاع التصدير، وتتمثل هذه الآثار غير المباشرة فى تحقيق وفورات خارجية والاستفادة من نقل التكنولوجيا. وخلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية، كما تتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة. وبالاضافة الى رفع

معدل الاستثمارات، يمكن لزيادة الصادرات ان تساهم بفعالية فى تحسين عملية نقل التكنولوجيا، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية Know how أو المعدات الرأسمالية.

وتتفاعل العوامل السابقة بقوة وتحفز على استثمارات اضافية، وتشجع على التصدير والاستهلاك أيضا مما يؤدى الى ارتفاع معدل الناتج القومى. وكلما زادت حصيلة الصادرات، كلما زاد تأثيرها أيضا على التنمية الاقتصادية. ويشترط لذلك توفر القدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ذلك لأن وجود ما يسمى بالآثار الايجابية للتصدير يتوقف على حالة الاقتصاد القومى ودرجة نموه ونوعية سياسة التنمية المتبعة. ومن معوقات التنمية نقص المعرفة الفنية والكفاءة الادارية وخلل نسب عناصر الانتاج وفشل السياسة الاقتصادية فى تحقيق اهدافها. وعند ازالة معوقات التنمية هذه يمكن للصادرات أن تلعب دورا ايجابيا فى عملية التنمية، فهى تؤدى الى ارتفاع الدخل، فيرتفع بذلك الادخار والاستثمار.

وتوجد نماذج مختلفة للتنمية تتحيز أو تتميز بالاتجاه نحو التصدير Export led-growth، أى أنها تركز على أهمية الصادرات فى التنمية الاقتصادية. وقد قام الأستاذ امرى Emery بإعداد دراسة تطبيقية لتوضيح العلاقة بين الصادرات والتنمية فى خمسين بلدا فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٣، وخلص من هذه الدراسة بنتيجة مفادها أنه يوجد ارتباط بدرجة كبيرة بين زيادة الصادرات والتنمية الاقتصادية.[١] وطبقا لدراسة امرى وجد أن زيادة الصادرات بنسبة ٢,٥

[١] ظهر اصطلاح الدول الصناعية الجديدة في بداية الثمانينيات ليطلق على بعض الدول النامية في جنوب آسيا التي قطعا شوطا في عملية التصنيع يصل بها الى مستوى الدول الصناعية التقليدية في بداية الخمسينيات، قارن في ذلك:

% تؤثر فى زيادة الدخل الحقيقى بنحو ١%. وفى دراسة أخرى اجراها بلاسا B. Balassa حول العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية فى نحو ١٢ دولة نامية استنتج أنه فى الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ كان معامل ارتباط سبيرمان Spearman Rank Correlation بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى يبلغ ٠,٦٧ لقطاع الزراعة، كما بلغ ٠.٧١ لقطاع الصناعة، وبلغ ٠,٨٩ للاقتصاد القومى ككل. وفى نفس الفترة بلغ معامل ارتباط الصادرات بالناتج الصافى للصادرات ٠,٧٤ فى حالة الصناعة، ٠,٧٧ للناتج القومى الكلى.[1] ومن المسلم به أن ذلك يعد انعكاساً للآثار غير المباشرة للصادرات.

ويتحمس بلاسا لاستراتيجية تشجيع الصادرات، ويرى أنها تفضل استراتيجية احلال الواردات في أنها تؤدى الى توزيع الموارد بطريقة أفضل، وذلك لاستنادها الى المزايا النسبية، كما أنها تعمل على ضمان تشغيل افضل للطاقات المتاحة، والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير، وتحسين الطرق الفنية للانتاج بسبب المنافسة الدولية.

Balassa, B.: The Newly - Industializing Developing Countries after the Oil crises, in: Weltwirtsdraft Archiv, Bd. 117, 1981, Hefs 1, P. 145.

[1] قارن فى ذلك:
Kindelberger, Ch. P.: International Economics, Home Wood/III 1963, P. 404

ثالثا: اجراءات لرفع كفاءة

صادرات المناطق الحرة بالدول النامية

كما سبق أن ذكرنا أنه من الأهمية بمكان ضرورة توفير البنية الأساسية عند انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية أيضا. وادارة المنطقة الحرة لابد أن تتميز بالكفاءة والمرونة بحيث تنجز الخدمات للمستثمرين فى وقت قصير مع القيام بمهام الرقابة بلا عوائق. وذلك يتطلب وجود تخطيط جيد للمنطقة الحرة وتوفر قدرات ادارية وتفاوضية عالية. والمرونة مطلوبة هنا بدرجة كبيرة، لأن نوعية الانتاج الراقية لابد وأن تتمشى مع ارتقاء مستوى التعليم والتدريب والأجور.

وبصفة عامة لايمكن وضع شروط مثالية لانشاء المنطقة الحرة، فذلك يتوقف على ظروف كل بلد وكل عملية انتاجية. ولعله يكون من صالح الدولة النامية معرفة أسس اختيار الصناعات المناسبة للمناطق الحرة، وتحددها احدى دراسات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) UNCTAD فيما يلى:[1]

١.اختيار عمليات انتاج كثيفة العمل تلائم الدول النامية منخفضة الدخل، وتشجيع صناعات تصدير القائمة فعلا مع رفع قدرتها التنافسية.

٢.اقامة صناعات تحصل على منتجاتها الأولية والوسيطة من موردين محليين، وتشجيع الصناعات التى تنفذ برامج تدريب للعاملين فيها.

---

[1] أنظر فى ذلك:
UNCTAD: Export Policies in Developing Countries....pp. 2.

٣.الاهتمام بصناعات تتمتع بامكانية توسع أسواقها الخارجية مستقبلا.

وهناك أيضا خصائص يجب توفرها فى البلدان التى تقام بها المناطق الحرة، فعلى سبيل المثال بالنسبة للدول صغيرة الحجم وتفتقر الى المواد الخام مثل هونج كونج تلجأ الى انشاء صناعات كثيفة رأس المال العينى والبشرى، مع استخدام أقل قدر من المواد الخام. وعند اجراء تفاوض مع الشركات الأجنبية للاستثمار فى المناطق الحرة يمكن الاسترشاد بتوصيات قررتها احدى دراسات الأمم المتحدة، ونذكرها فى النقاط التالية:[1]

١.توضيح شروط ومدة الاعفاءات الضريبية والحجم الواجب توافره فى الاستثمارات الأجنبية.

٢.توضيح مدى امكانية تحويل الأرباح ورأس المال للخارج، ومدى امكانية مشاركة شركات محلية.

٣.امكانية توفير مديرين محليين، وتطبيق برامج تعليم وتدريب.

٤.تقدير تكاليف النقل، وتوضيح سياسة القروض والائتمان.

٥.توضيح امكانية تقويم الأصول، ومدى امكانية دعم أسعر الطاقة والميـ والكهرباء...الخ، وامكانية الاستعانة بسلع وسيطة وخامات محلية.

---

[1] اهتمت المنمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بدراسة أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية، أنظر فى ذلك:
ited Nations: The Impact of Multinational..., p. 38.

٦. توضيح الاختصاص القضائى عند حدوث نزاع قانونى، وتوضيح مدة عقد وامكانية التفاوض لمد أجله.

واذا نجحت السياسة الاقتصادية فى رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومى، سوف تسود شروط أفضل لأداء الاقتصاد القومى ككل وفى كافة فروع الانتاج، ليس فقط فى المناطق الحرة. وبذلك تفقد المناطق الحرة أهميتها لتوطن الاستثمارات الأجنبية بها، ذلك لأن نجاح عملية التصنيع ستوفر بنية أساسية جيدة فى كل مكان خارج المنطقة الحرة، وهذا يتطلب تغييرات فعالة داخل وخارج المناطق الحرة. وكلما تلاشت عن المناطق الحرة صفة الجزر المنعزلة كلما أصبحت المناطق الحرة مناطق توطن صناعى عادية. ولعل التحدى الذى واجه حكومات الدول النامية هو كيفية كسر التمييز بين المناطق الحرة وبقية فروع الاقتصاد القومى. وذلك يعنى أن انشاء المناطق الحرة وسيلة جيدة للتصنيع والتوجه التصدير، ومن خلال نجاح المناطق الحرة فى بلوغ أهدافها يمكن زيادة حصيلة العملة الأجنبية ورفع مستوى التشغيل ومستوى الأجور، خاصة اذا نظرنا اليها كعامل مساعد للتنمية الاقتصادية. وهذا الواجب يمكن تأديته بكفاءة اذا كان كلا من مناخ الاستثمار والسياسة الاقتصادية متوافقان مع الأهداف التى تنشأ من أجلها المناطق الحرة.